مداخلة بعنوان:

أزمة السوسيولوجيا الغربية العربية

الأستاذ الدكتور:العايش عبد العزيز و الأستاذ ربوح لمبارك
"جامعة خنشلة"

خطة المداخلة

- مقدمة
- الجذور البنائية و الفكرية للسوسيولوجيا الغربية
- ا/الجذور البنائية
- ب/الجذور الفكرية
- ثانيا/ السوسيولوجيا الغربية وبداية ظهور الأزمة
- ثالثا–أزمة السوسيولوجيا الغربية
- رابعا–تقييم السوسيولوجيا الغربية
- خاتمة
- قائمة المراجع

أزمة السوسيولوجيا الغربية

مقدمة

هناك إجماع بين المفكرين السوسيولوجيين على أن نظريات علم الاجتماع جاءت كلها عبر تطورها الطويل كرد فعل لمشكلة النظام في المجتمع، وربما كان هذا هو السبب في الترابط العميق بين النظرية السوسيولوجية والواقع الذي تفسره، فكل نظرية هي انعكاس لواقع اجتماعي معين مهما كانت درجة التجديد في النظرية، ولكن ارتباط النظرية بمشكلة النظام لا

يجعل النظرية انعكاس لواقع اجتماعي فحسب، ولكنها انعكاس كذلك لواقع مفكك أو حتى مجموعة من الأفكار التي تفسر هذا الواقع على أنه يعيش عملية صراع أبدي، وهذه القضية تجعلنا نستشعر علاقة خفية بين نظريات علم الاجتماع والإيديولوجية، فالنظريات التي تنظر إلى الواقع الاجتماعي من مفهوم النظام العام لابد أن تكون ذات نزعة محافظة Conservative تتصور عناصر الواقع الاجتماعي في تكامل وتفاعل مستمر، وتضفي عليه طابع الاستقرار والثبات، بحيث يتعالى هذا التكامل وذلك الاستقرار بالمجتمع إلى الة من التساند الوظيفي يعتبر فيها الصراع شيئا شاذا أو تيارا منحرفا داخل المجتمع، ومن وجهة النظر هذه يظهر الاهتمام بمفاهيم معينة على حساب مفاهيم أخرى، فمن المفاهيم الشائعة في علم الاجتماع الغربي نجد مفهوم السلطة، والجماعة، والمجتمع المقدس، والعضوي، والوظيفة، بينما تصاغ مفاهيم أخرى مثل الصراع والتغيير في أضيق الحدود.

وسيحاول الباحثان في هذه المداخلة الربط بين الفكر السوسيولوجي والواقع، بمعنى محاولة استقصاء العلاقة بين التحولات البنائية والفكرية وبين ما قدمه علماء الاجتماع تجاه هذه التحولات.ومدى قدرة السوسيولوجيا الغربية على تفسير الواقع الذي وجدت فيه، وسيتطرقان إلى الأزمة التى عصفت بها.

أولا– الجذور البنائية والفكرية لعلم الاجتماع الغربي:

ا/ الجذور البنائية:

كثير ما يوصف علم الاجتماع بأنه "علم الأزمة" ويعكس هذا الوصف جانبا كبيرا مما نريد أن نستخلصه من هذه الفقرة، ويعني ذلك أنه ظهر من خلال الأزمات الثقافية والاجتماعية التي صاحبت اختفاء النظام القديم وظهور الرأسمالية الصناعية، والتي صاحبت نشأة تيارات سياسية جديدة ثائرة على النظام القديم، واختفاء النظام القديم وظهور السياسات الجديدة الثائرة على النظام يشير إلى تحولات اقتصادية وسياسية لم تتم من فراغ، وإنما اذكتها ثورتان غيرتا وجه

أوربا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ولا يزال تأثيرهما عالقا بالفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي وما يقابل ذلك من مستويات إمبريقية حتى يومنا هذا: الثورة الصناعية والثورة الفرنسية[1]، فقد كانت التغيرات التي أحدثتها كل ثورة من هاتين الثورتين عنيفة إلى حد بعيد، فكل منهما ذات طبيعة فجائية، وأحدثت هذه الطبيعة الفجائية تناقضا بين القديم والجديد أو بين الحاضر والماضي، بحيث يمكن القول "أن أيا من هاتين الثورتين يعد اسطورة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى"[2].

بالرغم من أن الثورة الصناعية كانت ثورة إنجليزية في المحل الأوان فغن تأثيرها كان ضافيا على أوربا كلها، فقبل أن تنتشر كلمة "الثورة الصناعية" نفسها كان المفكرون في المانيا وفرنسا يتحدثون عن النزعة الفردية، التي أذكتها الثورة الصناعية التي أدت إلى قلب المجتمع الإنجليزي رأس على عقب.

كما أن كتاب آدم سميثSmithالمنشور عام **1776** قد أعطى تحذيرا مسبقا لما ستكون عليه أمور الثورة الصناعية في أوربا[3].

ولكن ما التحولات التي أحدثتها الثورة الصناعية التي كان لها ذلك التأثير على الفكر؟ يحصر روبرت نيسبتNisbetهذه التحولات في خمسة جوانب رئيسية[4]: تغير ظروف العمل، وتحول الملكية، وظهور المدينة الصناعية، والتحولات التكنولوجية، وظهور نسق المصنع فيما يتعلق بظروف الطبقة العاملة، فللأول مرة في تاريخ لأوربا تصبح الطبقة العاملة موضوعا للاهتمام الأخلاقي والتحليلي وذلك بسبب ما أصابها من تفكك، وما طرأ عن الأطر القديمة التي نشأ فيها، وهي الطائفة والقرية والأسرة وتقلصت مكانة العامل العادي، كما أن النظام الجديد قد حطم المزارعين الصغار كلية، بحيث ظهر الفرق جليا بين السادة والعبيد، أما الملكية فقد أصابها التفتت وضعفت دعائمها، فلقد كانت الملكية من الأسس التي لا يمكن الاستغناء عنها لقيام الأسرة والكنيسة، والدولة، وكل الجماعات الأخرى في المجتمع، ولكن الثورة الصناعية حطمت هذا الأساس وأظهرت آفاقا جديدة من الملكية مثل الملكية الصناعية، والنمط المجرد، وغير المجرد من الملكية الذي يمثله المشترون والبائعون في الأسواق، والتي ظهرت فيها شخصية المضارب **Speculator** وامتد تأثير الثورة الصناعية غلى المدينة، فقد أدى ازدياد الحضرية **Urbanisme** إلى اضطراب المدينة وثقافتها مما اثر على الظروف السيكولوجية

---

(1)- توم بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار الكتاب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1972، ص 22.

(2)- Robert Nisbet, the socliological tradition, Heinemann, London, 1971, p 05.

(3)- Nisbet, Op.cit. p 22.

(4)- أحمد زايد، علم الاجتماع –النظريات الكلاسيكية والنقدية، دار النهضة المصرية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 58.

للقاطنين بها وجعلتهم يعيشون حالة من الاغتراب أو الانعزال الفكري، أما الموضوعان الآخران (التكنولوجيا ونظام المصنع) فهما مرتبطان أيما ترابط، فلقد كان للتكنولوجيا ونظام المصنع آثار جسام على العلاقة بين الرجل والمرأة وعلى تفكك المعاملة التقليدية، والانفصال الثقافي بين المدينة والريف، ليس من الغريب إذن أن يذهب الباحثين إلى أن الثورة الصناعية لم تكن صناعية من حيث آثارها ونتائجها، ولم تقتصر على إطار الإنتاج الصناعي وحده بل امتدت على كل جوانب المجتمع، وكان لابد من توافر كثير من الشروط والظروف الاجتماعية والقانونية (مثل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتحرير الأيدي العاملة، وتحلل نظام الطوائف القديم) قبل أن تقوم للنظام الرأسمالي قائمة[1].

ولقد حطم التطور الصناعي الحواجز والضوابط القديمة، وخلق مشاكل جديدة مثل الفقر والازدحام، وسوء الأحوال الصحية في المدن السريعة والنمو، وتفكك العائلة من خلال تشغيل المرأة والأطفال في المصانع، كما أن الثورة الصناعية خلقت موقفا جوهريا بالنسبة للجوانب الأخلاقية وغير الأخلاقية وتحقيق التضامن الاجتماعي، فالتكنولوجيا الجديدة قد أدت إلى تعاظم دور الجوانب غير الأخلاقية، وحدوث تغيرات تكنولوجية مستمرة وعاجلة؛ يعني أن التغيرات قصيرة المدى والتي تحدث لإعادة التكيف مع التغيرات التكنولوجية البسيطة لم تعد تكفي، وتسبب ذلك في إحداث فجوة أو ثغرة بين المصادر التكنولوجية والأخلاقية التي تحقق التضامن في المجتمعات الصناعية[2].

اما الثورة الفرنسية التي تأججت عام 1789م فقد وصل تأثيرها على المجتمع الأوربي إلى حد كبير، ويذهب روبرت نيسبت إلى أنه باستثناء الثورة البلشفية في القرن العشرين، فليس هناك حادثة أثارت العاطفة وأشعلت الفكر وكانت الأساس لكثير من الآراء والاجتهادات فيما يتعلق بالفرد ومستقبله غير الثورة الفرنسية، ولا تقل الثورة الفرنسية عن نظيرتها الإنجليزية (الثورة الصناعية) في تحطيمها للمعتقدات والمشاعر التقليدية، بل إن الثورة الفرنسية تحقق لها ما لم يتحقق للثورة الصناعية، حيث وجدت انصارا وأتباعا جعلوا منها أكبر ثورة إيديولوجية في تاريخ الغرب إلى جانب أنها كانت تملك عنصر المفاجأة والانتشار الدرامي الواسع النطاق والذي لم تحققه الثورة الصناعية.

---

(1)- أحمد الجوهري، مقدمة في علم الاجتماع الصناعي، دار الكتب الجامعية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1975، ص 99-100.

(2)- أحمد زايد، مرجع سابق، ص 58.

لقد ارتبطت الثورة الفرنسية بتغيرات عميقة الجذور في كل شؤون الحياة في السياسة، والقانون وحقوق الملكية والدين، فقد قبل الثوار دون تحفظ مبادئ عصر التنوير وحاولوا أن يعيدوا تنظيم المجتمع وفق مبادئ عقلية خالصة.

ويشير "ألن جولدنر" إلى أن الثورة الفرنسية قد خلقت طبقة وسطى طورت مبدا المنفعة في صراعها ضد المعايير الإقطاعية والادعاءات الارستقراطية للنظم القديمة البالية، حيث كانت حقوق الفرد تحدد من خلال المكانة والطبقة التي ينتمي إليها، والمولود والجماعة القرابية، اي في ضوء "الانتماء" وليس في ضوء "الإنجاز" مقابل ذلك بدأت الطبقة الوسطى الجديدة تضع ذوي الكفاءات والمهارات والقدرات المكتسبة من خلال الإنجاز الفردي في مراتب عالية.

وإذا ما جمعنا تأثير الثورتين في شكل عمليات عامة ترتبط فيما بينها، نخرج بثلاث عمليات أساسية هي:

1- نمو الفردية Individualization: وتعني فصل الأفراد عن الأبنية الجماعية: الطائفة والجماعة والكنيسة، والروابط القرابية بصفة عامة، فقد اصبح المجتمع مجتمعا آليا يتكون من حشود متفرقة من التجار والبائعين، والمشترين والعمال.

2- التجريد Abstraction: وهي عملية ترتبط بالقيم الأخلاقية التي أصبحت أكثر تجريد، تقوم على العلمانية والنفعية، كما بدأت تنفصل عن الأسس الثقافية التقليدية التي منحتها تميزا رمزيا على مر العصور، لقد اصبحت قيما مجردة بعيدة عما هو واقعي برغم تبرير ذلك من طرف البعض على أنه تقدم تكنولوجي[1].

3-نمو الاتجاه العمومي: وهي العملية التي من خلالها امتد الفكر الانساني ليشمل الأمة بأسرها بل النطاق العالمي بأسره ،فقد تحرك من الأسرة و المجتمعات المحلية إلى الأمة ،وبدأ يتجه إلى مناقشة مفاهيم عامة ميل الديمقراطية،ويكون رؤية واضحة عن النظام العالمي

ب/الجذور الفكرية

إذا كانت هذه هي التغيرات البنائية التي أدت إليها الثورتان الصناعية والفرنسية، فهل يمكن القول بأنهما أثارتا اهتمامات فكرية؟ من باب الاجترار فقط يحق أن يطرح هذا السؤال فما تم طرح فيظل هذه التغيرات البنائية التي اصابت المجتمع الأوربي من جراء الثورة الفرنسية والصناعية كان عن اقتناع بأن هذه التغيرات قد ولدت من الأفكار، ما أثرى الفكر في القرن التاسع عشر، وكانت قمة هذا الثراء الفكري انبثاق السوسيولوجيا الغربية على ما صاحب هذه

(1)- أحمد زايد، مرجع سابق، ص 60.

النشأة من دفاع عن النظام القائم وحصره داخل حدود الاتجاه المحافظ، ولكن كيف حدث ذلك؟

هنا سيكون البحث في الجذور الفكرية لانبثاق علم الاجتماع، فلقد كانت التغيرات التي أحدثتها الثورتان مجالا لجدل كثير من جانب الراديكاليين والليبراليين والمحافظين، وإذا كانت الكلمات تنطق ببراهين أعلى صوتا من كل الوثائق، فإن الفترة التي امتدت من الربع الأخير من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر تعد من أغنى الفترات في تكوين الكلمة في التاريخ.

يمكن استيعاب هذه الحقيقة جيدا عن طريق اختيار عينة من المفاهيم التي اخترعت في هذه الفترة أو عدلت في ضوء معانيها الحاضرة، ومن هذه المفاهيم الصناعة، او الصناعي، والديمقراطية، والطبقة، والطبقة الوسطى، والإيديولوجيا والمثقف، والنزعة العقلية، والجماهير والنزعة التجارية والبروليتاريا، والنزعة الملكية، ونزعة المساواة، اللبرالي، المحافظ، والعالم، النفعي، والبيروقراطية والرأسمالية، والأزمة وغير ذلك[1].

تكمن جذور الاتجاه الراديكالي في فلسفة عصر التنوير في القرن السابع عشر، لقد ربط فلاسفة هذا العصر بنجاح بين التجربة والعقل في حل مشاكل الإنسان، فالكون في نظرهم محكوم بقوانين مترابطة، ويمكن أن يتحول الفرد والمجتمع إلى الأحسن من خلال تنظيم البيئة الاجتماعية والسياسية وفق هذه القوانين. إن الحركة الفلسفية في هذا العصر التي بدأها روسو وهيوم عبرت عن تحول من التأكيد على أهمية الكون الميكانيكي إلى التأثير على الطابع الخلاق للشخصية، هذه الآراء هي التي أذكت الثورة الفرنسية، ومن ثم تمسك الثوار بها واتخذوها دعاية لتقويض النظام القديم وبناء نظام جديد يمجد دور العقل ودور الفرد ويحلله من روابطه القرابية والاجتماعية، وهي بهذا خلقت جيلا جديدا من الراديكاليين يحيي افكار عصر التنوير، من هؤلاء على سبيل المثال وليم كوبتCobett، ولكن ما يفرق بين راديكالية جيل الثورة الفرنسية وراديكالية عصر التنوير أن تلك الأخيرة مرتبطة إلى حد كبير بالإطار الديني، أما الخط الرئيسي لراديكالية القرن التاسع عشر فقد كان علمانيا. وإذا كانت الرغبة في الخلاص لم تختف، فقد ظهرت رغبة ثورية في الخلاص نبعت من الثقة في القوة المطلقة التي يمكن أن تخلص وتحرر الإنسان من مظاهر عدم المساواة.

(1)- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها، وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982، ص 30.

ولكن مهما كان الخلاف بين الجيلين فإن كلا منهما قد أولى أهمية كبيرة لدور العقل ودور الفرد وعمله الخلاق، لا لدور الجماعة وما تفرضه من روابط وسلطات قائمة على المكانة، ومن خلال هذا الفكر الراديكالي ظهرت المذاهب الاشتراكية التي أخذت تتطور إلى يومنا هذا[1].

أما اللبرالية فإنها تنادي باستقلال الفرد وحريته وحقوقه السياسية والمدنية والاجتماعية، ويختلف الليبراليون فيما بينهم من حيث هذه الحريات، فاللبراليون الإنجليز يهتمون بتحرير الإنتاجية الاقتصادية من ربقة القانون والعادات، أما اللبراليون في فرنسا فإنهم يهتمون أساسا بتحرير الفكر من النزعة الإكليريكية، ولكن بصرف النظر عن هذه الاختلافات فإن اللبراليون يتفقون على عدة مبادئ:

أولا: قبول النظام الأساسي للدولة والاقتصاد القائم، فهم لا يرون في الثورة المصدر الأساسي للحرية بالرغم من تأييدهم لها.

ثانيا: الاعتقاد بأن التقدم يعتمد على تحرير عقل الفرد وروحه من الروابط الدينية والتقليدية للنظام القديم[2].

يتضح من ذلك أن اللبراليون في القرن التاسع عشر قد ساروا –مثلهم مثل الثوار تماما– على نهج علماء التنوير في إعلاء الفردية ذات الطبيعة المستقلة، وإن كان هناك اهتمام من طرف بعض اللبراليين بالنظم والتقاليد مثل أنصار النزعة المحافظة، فإن هذا الاهتمام يرتبط بالدرجة التي تدعم بها هذه النظم والتقاليد النزعة الفردية.

أما الاتجاه المحافظ Conservatisme فهو عكس الاتجاهين السابقين على طول الخط، فإذا كان الاتجاهان السابقان (الراديكالي واللبرالي) قد تأثرا بأفكار عصر التنوي، فإن الاتجاه المحافظ قد عارض هذه الأفكار معارضة شديدة، وإذا كان الاتجاهان السابقات قد أثرا في الثورة وتأثرا بها، فإن الاتجاه المحافظ كان يناهض الثورة ويعتبر نزعة التحديث التي جاءت بها الثورة شرا أي شر، إنه يهاجم كل ما تأتي به الثورة وتدافع عنه في نفس الوقت يدافع عن كل شيء تهاجمه الثورة، هذا الاتجاه هو الذي أثر في الفكر السوسيولوجي.

نهج المحافظون نهجا رومانسيا إزاء الأحداث التي ولدتها الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، وتعكس تلك الرومانسية في أنهم اعتمدوا على العاطفة والخيال، محاولين إعادة الدين

(1)- عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية في علم الاجتماع، الجزء الأول، النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الحديثة، الإسكندرية، 2000، ص 22.

(2)- أحمد زايد، مرجع سابق، ص 62.

والشعر والفن مع إهمال دور العقل في تنظيم المجتمع، وحاولوا البحث عن جذور النظم القائمة بدلا من محاولة تغييرها وفق أسس عقلية وأهتموا بمفاهيم مثل الجماعة والمجتمع المحلي، والأمة في مقابل الإهمال للمفاهيم الخاصة بالنزعة الفردية والنزعة العقلية[1]. ولم تقتصر هذه الروح الرومانسية على الفلسفة بل امتدت لتظهر في مجالات كثيرة كالأدب والفن، والموسيقى، والكل يهدف إلى تحرير الخيال والعاطفة من القواعد والأشكال الصارمة التي فرضتها فلسفة عصر التنوير، وتبناها الثوار واللبراليون، وينبغي التأكيد هنا أن الفلاسفة المحافظون هم الذين وضعوا الأساس المعرفي الذي انبثقت منه السوسيولوجيا الغربية.

وأهم هؤلاء الفلاسفة المحافظين بيرك ودي ميستيروبونال وهيجل، وكانت جل افكار هؤلاء الفلاسفة منصبة حول الجماعة "فليس للفرد حقوق مجردة، على العكس من ذلك تماما فإن الفرد يملك فقط هذه الحقوق والواجبات التي تميز جماعة معينة والتي يكتسبها بحكم ولادته في هذه الجماعة والجماعة لا توجد في لحظة معينة ولكنها سلسلة لا نهائية من الأجيال يرث كل جيل عن الجيل الذي سبقه ولا يعتبر الفرد إلا حلقة من هذه السلسلة. فليس لجيل الثوار إذن الحق أن يحطم العادات والنظم التي تتعلق بأجيال سابقة وأجيال أخرى قادمة. وليس لهم الحق في أن يعتبروا أنفسهم سلطة مسيطرة على ما هو متعلق بالماضي والمستقبل، فكل جيل يجب أن يضيف إلى ما أنجزه الجيل السابق، وينقل التراث كاملا لأصحابه".

وفي أثناء هذا الجدل مع الثوار، ومع فكر عصر التنوير، ومن خلال هذه الروح الرومانسية التي تستهدف استعادة نظام العصور الوسطى، طور المحافظون عددا من القضايا تفسر طبيعة المجتمع، ويحصر روبرت نيسبت الانتقادات الرئيسية التي نبعت من كتابات المحافظين الأوائل في ثلاثة اتجاهات رئيسية يرتبط الأول بمفهوم الجماهير ويعني السكان المنفصلين انفصالا أخلاقيا واجتماعيا عن طريق القوى السياسية التي نادى بها اللبراليون والراديكاليون في القرن التاسع عشر بأنها تقدمية، أما الاتجاه الثاني فيرتبط بمفهوم الاغتراب Aliénationويعني حالة الإحباط وعدم الشعور بالأمن والتي تنتشر بين الأفراد نتيجة للتغيرات الفكرية والأخلاقية التي نظر إليها أنصار الاتجاه العقلي على أنها تؤدي إلى التحرر من شبكة العادات القديمة[2].

أما الاتجاه الثالث فهو الاتجاه المرتبط بمفهوم القوة Power ويعني القوة التي تنبع من وجود الجماهير المكونة من أفراد منفصلة تحركهم قوة مركزية هذه مع الاتجاهات الفكرية التي سادت في القرن التاسع عشر، ولقد دخلت هذه الاتجاهات في صراع عنيف، ولكن ما يهمنا هو

---

(1)- ألان سوينجوود، تاريخ النظرية في علم الاجتماع، ترجمة السيد عبد العاطي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 19.

(2)- زاتيلين، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان، دار السلاسل، الكويت، 1989، ص 15.

أن نوضح كيف اثرت هذه الاتجاهات على انبثاق السوسيولوجيا–بجمع النقاد– برغم المعارضة التي يواجهونها كما تمت الإشارة إليه من قبل على أن ظهور علم الاجتماع كان امتدادا للاتجاه المحافظ في مقابل رفض الاتجاهين الآخرين، فعلم الاجتماع "يمثل إحكاما لوجة النظر المحافظة على المجتمع والتي تتعارض مع الاتجاهات التي تنادي بالتحرر".

فمع احتدام آثار الثورتين، ومع تفاعل هذه الاتجاهات الفكرية وخلقها لصراعات إيديولوجية عبر مستويات عديدة، ظهرت في المجتمع مشكلة نظام ملحة، استجاب لها علم الاجتماع استجابة محافظة، ولكن كيف حدث هذا[1]؟

ثانيا–السوسيولوجيا الغربية وبداية ظهور الأزمة

يمكن القول أن السوسيولوجيا الغربية قد تطورت من خلال الصراع بين مجموعة من المذاهب والتيارات الفكرية بعضها محافظ يود الحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه واستقراره، وبعضها الآخر راديكالي يتصور المجتمع على أنه يحوي عمليات مستمرة من الصراع والتغير، ولكن الصراع لم ينته إلى قسمة عادلة بين المذاهب الفكرية المذكورة. فقد تولدت مجموعة من الظروف أدت إلى أن تتطور السوسيولوجيا الغربية في خط معين محاولة أن تحاصر كل الخطوط الأخرى التي تناهضها. وكان خط التطور الذي سارت فيه هو ذلك المرتبط بمشكلة النظام العام في المجتمع، ولا يعني ذلك أن الجوانب المرتبطة بالصراع والتغير قد أجهضت في محاولاتها الأولى، على العكس من ذلك تماما لقد نمت هذه الجوانب وتطورت، ولكن نموها وتطورها لم يكن يسير بنفس وتيرة الجوانب التي تدعم النظام، خاصة تلك الأخيرة قد اكتسبت سيطرة وانتشارا جعلها قادرة على مقاومة الجوانب الأخرى ومحاصرتها في أضيق الحدود[2].

ولقد تميزت الإسهامات الأولى لمنظري علم الاجتماع الغربي بصبغتها المحافظة، حيث تمثلت أعمال كونت ودوركايم وماكس فيبر وبارسونز في تطوير فكرة القهر الخارجي التي قدمها الفيلسوف توماس هوبز، ومن هنا كانت العلاقة بين تطور نظريات علم الاجتماع وبين مشكلة النظام العام، فلقد واجه علماء الاجتماع السؤال التالي: كيف يكون المجتمع ممكنا؟ أو كيف يمكن أن نلم شمل المجتمع بطريقة تجعله قادرا على الاستقرار والاستمرار عبر الزمن[3]؟ ولاشك أن هذا السؤال لم ينشأ من فراغ، لقد فرضته الظروف البنائية والفكرية التي تحكمت في

---

(1)- السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1985، ص 141.

(2)- جون ريكس، مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، الإسكندرية، مصر 1973، ص 16.

(3)- أحمد زايد، مرجع سابق، ص390

تطور علم الاجتماع، فقد قدّر لهذا العلم أن يوصف "بعلم الأزمة"، فالتطورات الكبرى التي حدثت داخله قد جاءت أثناء أزمات سياسية واقتصادية مرت بها المجتمعات الغربية خلقت مجموعة من الاضطرابات ومظاهر التفكك والخلل، وكان على علماء الاجتماع آنذاك أن يقدموا لمجتمعاتهم الصيغة التي يمكن أن تخلصها من مظاهر الخلل والاضطراب هذه، ومن ثم وضعوا أمامهم السؤال السابق، كيف يكون المجتمع ممكنا[1]؟ ويلّخص هذا السؤال مشكلة هوبز الشهيرة عن النظام العام الاجتماعي، "كيف يمكن خلق النظام إذا كانت الحياة الاجتماعية تقوم على حرب الكل ضد الكل"؟ وجاء حل العلماء لهذه المشكلة تطويرا لنفس فكرة القهر التي حل بها هوبز مشكلة النظام على اختلاف نوعية الحلول التي قدمت لها، فمثلا[2]:

1- قدم أوغست كونت حلا وضعيا يستلهم روح العلم في فهم المجتمع أو النظام العام ويعمل على تفسيره وتشريحه بعد أن يرسي دعائمه، إنه حل يقوم على فكرة الاتساق العام في المجتمع، فهذا الاتساق هو اساس النظام والتقدم (جناحا الفلسفة الوضعية) والمجتمع كل مترابط يصنع الأفراد ويشكلهم وفق أهدافه.

2- وقدم دوركايم حلا قهريا عندما ركز على فكرة الضمير الجمعي الذي يخلق ضربا من ضروب التماثل الجمعي العقلي والعاطفي بين الأفراد، ومهما تعددت صور المجتمعات وأنماطها فإنها تخضع دائما لمجموعة من القواعد والتقاليد تضبط سلوك الأفراد وتقهرهم، والفرق بين المجتمعات يكمن في نوعية هذه القواعد (فهي قواعد عرفية في مجتمع التضامن الآلي، وقواعد قانونية في مجتمع التضامن العضوي).

3- أما بارسونز فقد قدم حلا معياريا، فعلاقات التفاعل الاجتماعي بين الأفراد قائمة على مدى تشربهم لمجموعة القيم والمعايير التي تعد إطارا عاما موجها لهم في حياتهم اليومية، ويحاول كل مجتمع أن يكسب أفراده معاييره وقيمه ليحقق بينهم ضربا من التفاعل المستقر، بحيث يصبح المجتمع في النهاية شبكة متناغمة من علاقات التفاعل، أو نسقا اجتماعيا متوازنا يتغلب باستمرار على كل مظاهر الصراع والتوتر والتغير.

ولا يمكن الجزم بالقول بأن العوامل البنائية وحدها جعلت هؤلاء العلماء يتخذون من مشكلة النظام بؤرة اهتمام رئيسية، فقد كان للعوامل الفكرية اثر كبير في اتخاذ هذا الموقف، ففلسفة كونت الوضعية كانت رد فعل لانتشار التيار النقدي الراديكالي المنبثق من الثورة الفرنسية، أما نظريات دوركايموبارسونز فقد لعبت الماركسية دورا كبيرا في تشكيلها، فمع قوة

(1)- ألان سوينجوود، مرجع سابق، ص 55.

(2)- أحمد زايد، مرجع سابق، ص 392.

ظهور الماركسية ومع انتشارها الصافي في المجتمعات الرأسمالية التي اتخذت منها موقفا نقديا، تمسك المنظرون الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات من الناحية الفكرية بوجهة النظر التي تتخذ من الماركسية موقفا نقديا[1]، ومن ثم ساروا في الخط المحافظ وعملوا على تقويته وتدعيمه لا يحاصر الماركسية فحسب، بل يستخدم استخداما سياسيا لمنع حدوث كل أنواع الصراع والتغير التي تنبأ بها ماركس، فقد سار التراث السوسيولوجي الغربي في خطين:

خط نظري مجرد يضع الأسس العامة للنظرية التي تبرز عناصر الاستقرار والاستمرار بين أجزاء الواقع الاجتماعي، وخط إمبريقي يتبلور في جمع كم هائل من الشواهد الإمبريقية التي تدعم هذه الرؤية النظرية.

وفي كلا الحالتين يضع اصحاب هذا التراث ما يتوصلون إليه من حقائق وآراء أمام صناع السياسة وملوك الاقتصاد والحرب ليستخدموه في تحقيق مزيد من سيطرتهم على المجتمع، وفي تحقيق مزيد من الاستقرار للنظام القائم، ولم يكن من الممكن أن يستمر هذا الحال إلى ما لا نهاية، فحركة التاريخ لا تتوقف، والواقع هو الواقع مهما فرضت عليه من تفسيرات، فالرؤية التي يقدمها علماء الاجتماع رؤية متحيزة تركز على عناصر من الواقع دون العناصر الأخرى، وتسخر جهودها نحو طمس هذه العناصر المخالفة ومحاصرتها، ولقد حدث أن ظهرت مجموعة من العوامل أدت إلى أن يكشف الواقع عن هذه العناصر المحاصرة وأن يضع امام النظريات المرتبطة بمشكلة النظام تحديا بنائيا وضعها في مأزق حرج[2].

ثالثا–أزمة السوسيولوجيا الغربية[3]

ففي نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن من العقد العشرين تفجرت موجات من الصراع داخل المجتمعات الغربية بفعل عوامل الكبح السياسي والاستغلال الاقتصادي، ونزعة الترشيد العقلانية التي أدت إلى مظاهر كبيرة من الاغتراب بين جماعات الشباب خاصة، ولقد أدت هذه الموجات إلى أن يظهر بناء فكري جديد، وإرهاصات بناء اجتماعي جديد أخذ يدخل في صراع مع البناء النظري القديم والبناء الاجتماعي القديم، وهنا بدأت أزمة السوسيولوجيا الغربية، فالمنظرين يعملون وفق المخطط الذي رسموه وتصوروه أنه الخط السليم عندما حققت

(1)–السيد الحسيني مرجع سابق، ص 143.

(2)– أحمد زايد، مرجع سابق، ص393

(3)– ألان سوينجوود، مرجع سابق، ص 57.

المجتمعات الغربي قدرا من الاستقرار في الخمسينات وبداية الستينات، وفي نفس الوقت تسير حركة التاريخ على غير أهوائهم، فيعبر التاريخ عن نفسه، ويفجر صراعاته الداخلية ويفرز نمطا من الفكر يغاير الخط الذي يسير فيه هؤلاء المنظرين.

وبناءا على ذلك بدا العلم الاجتماعي يخبر توترا وصراعا داخليا في مواجهة هذه الأبنية الجديدة، فقد بدأ يدخل في صراع معها، كما أن ظروفه الداخلية لم تكن تجعله قادرا على مواجهتها مواجهة فعالة، فهو متورط في اهتمامات سياسية واقتصادية تجعله يتناقض مع نفسه عندما يدعي الحياد الأخلاقي والموضوعية، كما أنه أفرز في وقت نبكر (فترة الخمسينات) اتجاها لا يوافق على دعوة النظام موافقة كلية، ويسعى أن يستفيد من نظريات الصراع في محاولة تأليفية بين فكرتي النظام والصراع (آراء دارندورت، وكوزر، ولوكوذ، وفان دن برجن وبيرس هوكن)[1].

وبدا الصراع بين البناء الفكري القديم والبناء الاجتماعي الذي يفسره وبين البناء الفكري الجدي والأبنية الاجتماعية الناشئة التي يعبر عنها، بدأ هذا وعلم الاجتماع مثقل بهذه المشكلات، وقد أدى ذلك إلى زيادة توتراته الداخلية وتكرار مظاهر فشله أمام هذه الأبنية الجديدة، وأفرزت حركة الجدل بين القديم والجديد ما نسميه بالاتجاهات للنقدية الحديثة في علم الاجتماع الغربي، تلك الاتجاهات التي انضمت إلى الأبنية الفكرية الموجودة لتدخل من جديد في تناقض مع الاتجاهات التقليدية عن طريق الحركة الجدلية بين القديم والجديد التي ستؤدي في النهاية إلى مجتمع جديد ونظرية جديدة[2].

رابعا–تقييم السوسيولوجيا الغربية

إن الاتجاهات التي ظهرت في السوسيولوجيا الغربية لا تتخذ مسارا واحدا، فهي تتباين أشد التباين، ويقوم هذا التباين على العلاقة الوثيقة بين النظرية والواقع، إذ أن بعض هذه الاتجاهات تبدأ بنقد النظرية إيمانا منه بأن نقد النظرية يمثل نقدا للمجتمع الذي تفسره هذه النظرية، وبعضها الآخر يبدأ من نقد المجتمع إيمانا منه بأن نقد المجتمع يمثل نقدا للنظرية التي تفسرها وبعضها يترك النظرية والمجتمع ويتجه إلى التنظير بأسلوب يغاير الأسلوب التقليدي[3].

---

(1)- ألان سوينجوود، مرجع سابق، ص 60.

(2)- السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 150.

(3)- أحمد زايد، مرجع سابق، ص 394.

ومع وجود هذا التباين، فإن الأسلوب واحد والهدف واحد أمام كل البدائل النقدية، فأسلوب هذه الاتجاهات هو النقد، والنقد الذي يقوم على إحداث توتر داخل البناء الاجتماعي، والهدف هو تغيير البناء النظري التقليدي واستبداله بآخر جديد. فالذين يتجهون نحو نقد النظرية يكشف نقدهم عن رغبتهم في إحداث توتر داخل البناء النظري التقليدي، بحيث تتزايد تناقضاته الداخلية فتعجل بتغييره، أما الذين يتجهون نحو نقد المجتمع فإن نقدهم يكشف عن رغبتهم في إحداث توتر داخل المجتمع يؤدي غلى تغيير دعائمه والأسس القهرية التي يقوم عليها، والتي تدعمها النظرية التقليدية[1].

ويترتب على ذلك النتيجة التي مؤداها أن هؤلاء النقاد قد شربوا من منبع واحد وتأثروا باتجاهات واحدة، فبنظرة عابرة على نظرياتهم النقدية يلاحظ تأثرهم بتراث بعض علماء الاجتماع الكلاسيكي وعلى رأسهم ماكس فيبر وكارل مارك. كما نلاحظ تأثرهم برائد الحركة النقدية رايت ميلز الذي استطاع أن يجمع بذكاء بين آراء كل من ماركس وماكس فيبر، هذا غلى جانب تأثرهم بتيارات الصراع والحركات الاجتماعية والفكرية التي ظهرت في المجتمعات الغربية نهاية العقد الماضي.

ويمكن استنتاج أن بعض البدائل التي اتخذت اتجاها فينومينولوجيا تعد محاولات جادة للعبور بالنظرية الاجتماعية من مرحلة الخطر والأزمة، إلا أن هذه البدائل النظرية فشلت في أن تنفصل عن الاتجاهات الكلاسيكية، فالتركيز على دراسة الحياة اليومية ومحاولة البحث المستميت عن تصورات الإنسان عن حياته وعن الآخرين يؤدي بهذه البدائل إلى نفس الاتجاه الذي سارت فيه الاتجاهات التقليدية، من حيث الارتباط بالاتجاه المحافظ ومن حيث السعي نحو خدمة الدولة وصناع السياسة ورجال الاقتصاد[2].

وبعد هذه المناقشة لابد أن نواجه أنفسنا بسؤال على جانب كبير من الأهمية: ما أهمية كل هذه النظريات –تقليدية كانت أم حديثة– لمجتمعاتنا العربية؟ وهل يمكن أن تصلح لتفسير واقع هذه المجتمعات؟ فذلك السؤال يجب أن يكون نقطة الانطلاق عند إجراء أي بحث علمي في مجتمعنا العربي وبالأخص المجتمع الجزائري، أو عند مناقشة اي قضايا ترتبط ببناء علم الاجتماع.

والمحقق أن نظريات علم الاجتماع الغربي قد فشلت في أن تحيط ببناء المجتمعات التي نشأت فيها وصفا وتفسيرا، وهي تخضع هذه الأيام لتيار من النقد وإعادة المراجعة، فلا يعقل

---

(1)- السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 151.

(2)- السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 151.

إذن أن نأخذ هذه النظريات كما هي ونطبقها على مجتمعاتنا أو نحاول أن "نحصر" واقعنا "حصرا صناعيا" ليتناسب مع هذه النظريات، إذ أن أغلب البحوث الأكاديمية التي تجرى في علم الاجتماع في الجزائر تنطلق من نظرية معينة رغم اختلاف الواقع عن واقع المجتمع الذي ظهرت فيه هذه النظرية، وهذا الاتجاه في البحث يحتاج إلى إعادة نظر.

خاتمـــــــة

إذ كيف تتناسب هذه النظريات مع مجتمعنا في الوقت الذي تخضع فيه لإعادة الصياغة والمراجعة في المجتمعات التي ظهرت فيها، إلا إذا كنا نحن من دعاة الاتجاه التطوري.

أما عن البدائل الحديثة، فالملاحظ أنها لا تخلو من نفس المثالب التي وقعت فيها سابقاتها.

ويمكن حصر الفائدة الوحيدة للنظريات الغربية في أنها تعود علينا بمفاهيم جديدة توفر الوقت والجهد في البحث عن مفاهيم ومسميات جديدة.

- الدراسة التتابعية والآنية للواقع في ضوء فروض تتم صياغتها من خلال التحليل النقدي للنظريات الغربية ومن خلال الخبرة السوسيولوجية بالواقع.
- يمكن لتلك الفروض أن تتبلور في نظرية (أو نظريات) استرشادية يتم اختبارها وتنقيحها باستمرار.

المراجع

المراجع العربية

1. أحمد الجوهري، مقدمة في علم الاجتماع الصناعي، دار الكتب الجامعية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1975.
2. أحمد زايد، علم الاجتماع –النظريات الكلاسيكية والنقدية، دار النهضة المصرية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

3. ألان سوينجوود، تاريخ النظرية في علم الاجتماع، ترجمة السيد عبد العاطي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.

4. توم بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار الكتاب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1972.

5. جون ريكس، مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، الإسكندرية، مصرن 1973.

6. زاتيلين، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان، دار السلاسل، الكويت، 1989.

7. السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1985.

8. عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية في علم الاجتماع، الجزء الأول، النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الحديثة، الإسكندرية، 2000.

9. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها، وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982.

المراجع الأجنبية

10-Robert Nisbet, the sociliological tradition, Heinemann, London, 1971.